

ان المعرفة اذا عيبت نكره كما نكت عينا وكلام التفتنا زان انها تكون غير محتمل على بنا السبكي
 في هذه العقدة قوله وكفى من اعلى ابن الشجرى انه قال في الاول لا تنسه بحريه
 بالمعنا عين والتفتنا زان على القول بانها غير وحلو اعني في ذلك ما روي ان يثنيه عشر
 بشيرين وروي ذلك من قولنا في ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما ومن قولنا في الفيض
 الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو في مكة ان يغلب عرس سبيين وفي قولنا في الغريب
 قال ابو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني ما حب التعم تكلم الناس في قوله ان يغلب عرس
 سبين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر عسره واليسر يسره فوجب ان تكون
 عسر واحد يسر واحد وهذا قول مدحوق فان قولنا ان مع الفارس سيفا اذ مع
 الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه ان يغلب عرس الدنيا
 اليسر الذي وعد الله الوصين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة وانما يقبل اهدى
 وهو يسرا الدنيا اما يسرا الآخرة فدايم غير قابل اجملا بحرفها في الحقيقة كقولهم صرت
 ابيه عليه وسلم شرا عبدا لا يفتقنان اى لا يجتمعان في النفس ويشهد للصواب
 الاولي بها العقدة تكمة وقواعد العترة والطابع هو عادة العترة
 تكمة وذكره علي بن ابي القاسم والاديب ان يقولوا ان لا يفتقروا ولم يتعبروا
 وهو باعادة المعرفة تكمة لانه ذكر ولا يسهل له وهو ما حكاه عن الخراج
 صغرا عن علي بن ابي طالب من جملة النهج والصنع العفو ويهل بغيره لانه وسكون
 الها والثلثان في الترتيبات تزد هذه الاحكام الاربعة قال التفتنا زان في
 تلويحه واعلم ان المراد ان هذا الاصل عندنا لا خلاف وخلاف المقام عن الترتيب والافتقار
 لخاذا تكمة تكمة مع عدم المتابعة كقولهم تعالي وهو الذي في العا اله وقاله في الامة
 وقالوا اول الترتيب عليه اية من به فذل ان الله قادر على ان يتولى اية الذي خلقكم من
 ضعف شر جعل من بعد ضعف قوة شر جعل من بعد ضعف قوة وشيئة يجبي
 قوة الشيا وبسببها ب المتكيد المتعطل وقد تعاد المتكدة مع معرفة مع المتابعة كقولهم
 ذنابي وهذا كتاب الترتيب البكنا ابي قوله ان تعفوا لهما الترتيبا كما سمعنا في الترتيب
 وقد تعاد المعرفة مع معرفة مع المتابعة كقولهم تعالي وهو الذي في العا اله وقاله في الامة
 مستدركا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة تكمة مع عدم المتابعة كقولهم تعالي
 اتم له واحد وشك في الكلام كقولهم هذا العلم كذا وكذا وسنه بيت الحامسة
 اتفق فان التعليل الاول خاص وهو الصلح بين الروم وبين الفاشق عام فلا يكون الثاني
 عين الاول لان المعنى كون الثاني عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول
 ان كانت اية في العسر للبريد في العسر الذي كونه اية وهو حقيقة معينه من العسر
 متبوءة بين التكلم والمطاب فهو هو في الثاني عين الاول الخامس عشر فيهم
 يجب ان يكون لكامل في الحال هو العامل في الشرح بعد هذا الوضع في هذا الباب سبي تكلي



ان تولي سبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا حال الامور لانه ما اشترطت في ذلك
 من المقارن ولا يفتقر الى يد من قبيل ما هو من الخطا فقولنا ان المصنف في سبويه الا
 وانما ردهما استشهد به له ولا يلزم من ردهما استشهاده له رده قوله وليس باللام
 عند سبويه لم يحك الرضي ذلك عن سبويه وانما حكاه عن الماكي واختاره هو وبفته
 في المبني والفرع ان اتحاد العمل في الحار وصفا لانه لا يلزم له عليه ولا ضرورة الحاقه
 اليه والحق انه يجوز اختلافه لانه ما ذهب اليه الماكي قوله معقول المضاف
 او جار سقد رقا لا الرضيع لم ان يتبها خلافا في ان المقام في المضاف اليه هو الاصل
 العترة او من المضاف ثم قال انه الحرف المعتد نظر لان معناه في الاصل هو الموقع
 للاضافة بين الفعل والمضاف اليه ان اصل غلامه زيد غلام حصل زيد فعمله لاضافة
 تمام بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يتكررها هنا على حرف الجر المعتد لانه لا خلاف من زيد
 الذي هو مختص بالمضاف اليه او سبي به ومن قال انه عامل في المضاف وهو الاولي قال ان
 حرف الجر شرطية منسوخة والمضاف منسوخة ولو كان متقدما لكانت الاصل من زيد
 انما لم زيد فعلى الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاولي فهو جار بنفسه وقال
 تعظيم العامل مع الاضافة لا يتبين لانه ان الراكب الاسم مضافا اليه فله هو المعنى
 المعنى والاعمال ما به فيقوم المعنى الفتح في ذلك اذ بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه
 ينبغي ان يكون العامل في المضاف والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب
 خلف ان العامل هو الاصل في قوله ها بينا اذ صرح الحق فاضع له هذا الصفة بيت مجز
 وطع فطاعة ممدنوعه سر شد وقد تقدم في الجرمه الخامسة فيما يجمل باعتبار عامه
 وجب قوله لان الحال حينئذ من المعرفة هذا هو الوجه لكونه محسنا حاله
 المستقر في الظرف قوله واحا جواب ابن خروف اجاب ابن خروف عن تيجون بكونه
 مؤجسا في البيت حاله من الصبر المستقر في الظرف بان الظرف ههنا الاستدراك لانه انما
 يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدأ وانما اذا تقدم عليه فلا قدرة المم بان ههنا
 التلافة مخالفة لاطلاقهم وكقولهم في الفتح مع عدم اعتراض عليه بها واعتراضه عليه
 بخلافه فتقوله ويقول ابي الفتح معطوف على لا فلا تتم قوله عليك ورحمة الله السلام هذا
 مجز بيت صدره الايا خلة من اتعرق والمراد بخلة هنا المرأة وبذات عرق موضع
 قوله وقد اعترض يحيى انه اعترض على الفتح في قوله ان عطف رحمة على المستتر
 في عليك او في من عطفه على السلام بان ما ذهب اليه في تخلف عن ضرورة وفي تقدمه هو
 المعطوف على المعطوف عليه بضم ا حذري في العطف على الصبر المرفوع المستتر مع
 الفاعل ولم يفتقر ضمير في اللفظ بان ليس في جملتك ضمير استعانة على التبتا وعدم اعترضهم
 بذلك بدل على ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المتدله قوله وجوابه ان عدم التفتل
 استلزم ضرورة في الترتيب والجواب عن ما اعترض به على ابي الفتح من انه تخلف عن ضم

Copyrighted material